

# الوباء يشفع للشركات المصرية المخالفة بعودة نشاطها

## استثمار الأزمة لتعزيز الموارد المالية وتسهيل الانخراط في الاقتصاد الرسمي



### تحويل الأزمة لفرصة

المالية، وتخرجها من دائرة النشاط الاقتصادي لصالح منافسين جدد. ورغم أن الاتجاه الحالي يستهدف طرح حلول غير تقليدية لتنشيط حركة التجارة والاستثمار إلا أن تفعيل وسيادة القانون يظلان مقومين رئيسيين للحفاظ على أصول وممتلكات الدولة.

قال جمال بيومي، الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب، إن أوقات الأزمات تتطلب مساعي ديناميكية، وهو الأمر الخاص، بتجنبة البيروقراطية جانباً من أجل تعظيم الموارد.

وأضاف لـ"العرب" أن الشركات المخالفة لاشتراطات التراخيص أصبحت واقعا، وتمارس أنشطتها جهارا نهارا، الأمر الذي كان يحتاج إلى تحرك لضغطها إلى المنظومة الرسمية عبر رسوم توفيق الأوضاع، ووصف القرار بإيجابي لتحريك عجلة الاقتصاد، ويصلح وقت الأزمات.

وتسعى القاهرة من خلال تلك الخطوة للبحث عن محفز لإعادة تدوير الاقتصاد، لأن مؤشرات البطالة أظهرت ارتفاعا لاسم مستويات 9.2 في المئة في نهاية أبريل الماضي بسبب جائحة كوفيد -19، مقارنة بمعدل نسبته 7.7 في المئة في نهاية مارس الماضي.

وتفتتح المحفزات الجديدة الباب أمام محاسبة المسؤولين الذين تسببوا في دفع هذه الشركات إلى العمل منذ سنوات دون تراخيص رسمية، ما أضعاف تدفقات نقدية تقدر بالمليارات نتيجة تجنب الشركات دفعها بشكل رسمي للخراتمة العامة مقابل إتاوات بشكل غير شرعي.

ويرى خبراء أن هذه الخطوة تعتبر فرصة للشركات التي تسعى لتسوية أوضاعها قبل أن تعود البيروقراطية العميقة مجددا إلى الساحة، عندما تلوح بوادر التحسن، وتجد نفسها في مواقف صعبة قد تكبدها أعباء تأتي على مراكزها سنوات.

حيث ستحوذ على 12.9 في المئة من عدد المنشآت الخاصة في مصر بنحو 483.3 ألف منشأة، فيما يصل عدد المشتغلين في قطاع تجارة الجملة والتجزئة إلى نحو 3.6 مليون مواطن، يمثلون 14.4 في المئة من قوة العمل.

ووصف رشاد عبده، رئيس المنتدى المصري للدراسات الاقتصادية، قرار الحكومة المصرية إصدار تصاريح تشغيل مؤقتة للشركات والأنشطة التجارية والإدارية التي تمارس عملها بشكل مخالف مقابل دفع الأموال، بأنه خطوة للبحث عن إيرادات جديدة في ظل شح الموارد.

وأضاف لـ"العرب" أن أقصر الطرق لحفز النشاط الاقتصادي هو مواجهة البيروقراطية عبر تشريعات رادعة للمخالفين، لكن تعقد الأمور وتداخلها فاقما الأوضاع المترابطة على مدار سنوات.

وأصدرت تصاريح تشغيل مؤقتة للأنشطة والاستخدامات التجارية والإدارية التي تمارس عملها بشكل مخالف إلى حين تسوية أوضاعها واستيفاء الاشتراطات المقررة وفقا للقانون.

وتحقق تلك الخطوة هدفين، الأول مواجهة عمليات الفساد في البلديات، فيما يترتب على الواقع الجديد دخول الأموال بشكل شرعي إلى الخزنة العامة للبلاد بدلا من اللجوء إلى دفع رشواي تدخل جيوب بعض ضعاف النفوس من الموظفين، للسماح لأصحاب الأعمال بممارسة انشطتهم بالمخالفة للقانون.

وأما الهدف الثاني فهو الالتفاف على بيروقراطية الإجراءات التي سببتها تشريعات بالية متعددة تحكم النشاط التجاري عبر عقود، وتتعارض في ما بينها، الأمر الذي يجعل الشركات تعمل في إطار شرعي وفق بعض القوانين، لكنها في نفس الوقت تكون مخالفة وفق تشريعات أخرى.

ويروي أحد أصحاب المحال التجارية في وسط القاهرة لـ"العرب" واقعة فريدة من نوعها، قائلا "فوجئنا منذ سنوات بقرار من المحافظة يلزم المحال التجارية بوضع صندوق للمخالفات أمام المحال التجارية، وفق اشتراطات ومواصفات محددة".

وأضاف "التزمنا بالضوابط وقمنا بشراء صندوق يتوافق مع الاشتراطات الجديدة، وبعد بضع ساعات تم تحرير محضر لنا من جانب شرطة البلدية، بدعوى أننا نقوم بإنشغال الطريق، وأصبحنا أمام أمرين، إزالة الصندوق وبالتالي دفع غرامة وفقا لقرار المحافظة، أو ترك الصندوق وسندفع أيضا غرامة وفقا لضوابط البلدية".

وجاء تطبيق هذا النظام في محافظة القاهرة أولا لوصفها الأكثر تكديسا بالسكان، حيث يصل عدد سكانها المقيمين إلى نحو 9.9 مليون نسمة تمثل 9.8 في المئة من إجمالي عدد سكان البلاد.

فضلا عن أن القاهرة تعد المركز التجاري الرئيسي المحرك للصناعة والتجارة،

دفعت التكلفة الاقتصادية الثقيلة لإجراءات الإغلاق القاهرة إلى المساعدة في إسناد الحوافز لإنعاش الاقتصاد المنهك ما أدى إلى إصدار قرار للسماح للشركات المخالفة لشروط التراخيص بالعودة إلى النشاط مجددا في إطار الاقتصاد الرسمي مقابل دفع رسوم لتسوية أوضاعها، في خطوة تعكس محاولة توفير السيولة وتعزيز الخزنة العامة التي أثقلت نفقات القطاع الصحي بالتزامن مع أزمة الجائحة العالمية.

كوفيد -19 عبر تسهيلات التمويل التي تنتج صرف الموارد على أساس عاجل في حالات الطوارئ للبلاد منخفضة الدخل وبلدان الأسواق الصاعدة.

ويتيح الصندوق لأقرب البلدان الأعضاء 10 مليارات دولار من هذا المبلغ بسعر فائدة صفري من خلال برنامج التسهيل الائتماني السريع.

وأعلنت أوما رامكريشانان رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي إلى القاهرة التوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء على طلب مصر الحصول على 3.8 مليار وحدة حقوق سحب خاصة والتي تعادل نحو 5.2 مليار دولار وفق برنامج الاستعداد الائتماني للصندوق ومدته نحو 12 شهرا.



ومن المقرر الموافقة على القرض في اجتماعات المجلس التنفيذي عقب وصوله إلى القاهرة قريبا.

وتسير القاهرة في اتجاه مواز لزيادة مواردها عبر الغرامات، وتستهدف الموازنة العامة المقبلة للبلاد جباية نحو 400 مليون دولار من هذا البند لمواجهة مصروفات الموازنة.

وبدأت محافظة القاهرة في تطبيق الاتجاه الجديد من أجل تعظيم مواردها



القاهرة - خيرت الحكومة المصرية السماح للشركات المصرية المخالفة للتراخيص بالعودة إلى نشاطها ضمن الاقتصاد المنظم مقابل غرامة مالية إلى حين تسوية وضعياتها القانونية في محاولة منها لجلب مصادر تمويل جديدة لامتناع الأضرار الاقتصادية التي خلفها انتشار الوباء.

1500 دولار تدفع لمرء واحدة من الشركات المخالفة إلى حين تسوية وضعياتها القانونية في خطوة تعكس مساعي توجيه الأولويات نحو جلب إيرادات جباية لإنعاش الاقتصاد.

وتتمتع القاهرة في عمليات الجباية من أجل البحث عن تدفقات مالية تعزز السيولة النقدية، بعد أن ضربت جائحة كوفيد -19 النشاط الاقتصادي وقوضت أداء الشركات.

وتواجه مصر عجزا كليا في موازنتها المقبلة للعام المالي 2020 - 2021 بنحو 27 مليار دولار، تعادل نحو 6.3 في المئة من حجم الموازنة العامة للبلاد البالغة نحو 425 مليار دولار.

ويهدف سد الفجوة المالية سعت القاهرة إلى التوسع في الاقتراض الخارجي من خلال إصدار سندات في الأسواق الدولية، فيما تقدمت بطلب لصندوق النقد الدولي للحصول على حصة انتماء من الحزم المالية التي يرصدها الصندوق لمساعدة الدول لمواجهة وباء كورونا.

وأقر صندوق النقد الدولي مساعدات بقيمة 50 مليار دولار لمواجهة جائحة

## طيران الإمارات يتخذ قرارات جديدة لمواجهة نقص الطلب

في مارس 105 آلاف وتملك شركة الطيران ضمن أصولها، حتى الآن على طلب بالبريد الإلكتروني للحصول على تعليق. وخفضت طيران الإمارات في وقت سابق الرواتب الأساسية بين 25 و50 في المئة لمدة ثلاثة أشهر بدءاً من أبريل باستثناء لصغار الموظفين.

وبالنسبة للاتحاد للطيران التي تحظى بالدعم الكامل من المساهم الحكومي، قالت متحدثة إن الشركة مدت أجل تخفيض للرواتب بين 25 في المئة و50 في المئة حتى سبتمبر بينما تدرس جميع الخيارات لحماية الوظائف والحفاظ على السيولة النقدية.

وكانت شركة الطيران خفضت رواتب شهر أبريل في بادئ الأمر. وأفادت رسائل بالبريد الإلكتروني بأن الاتحاد سرحت الأسبوع الماضي بعض أفراد طواقم الطائرات وأنها لا تعترض تسريح المزيد منهم.

وقالت المتحدثة إن عدة قطاعات في شركة الطيران شهدت عمليات تسريح للموظفين، وقالت مصادر لرويترز الشهر الماضي إن الاتحاد تعترض تسريح 1200 موظف.

ديب - أعلنت شركتا طيران الإمارات التابعة لحكومة دبي والاتحاد للطيران التي مقرها أبوظبي عن جملة من القرارات لتخفيف وطأة الانهيار العالمي للطلب على السفر حيث قررت تمديد خفض رواتب العاملين حتى سبتمبر في إطار محاولتهما الحفاظ على السيولة النقدية في خضم جائحة فيروس كورونا.

ويعد قطاع الطيران من أشد القطاعات تضررا من الجائحة التي أدت إلى تراجع الطلب على السفر وأجبرت شركات طيران كبيرة على تسريح الموظفين والسعي إلى حزم إنقاذ من الحكومات.

وقلصت طيران الإمارات والاتحاد للطيران الحكومتان عملياتهما، التي معظمها لرحلات خارجية، منذ وقف رحلات نقل الركاب في مارس.

ومن المقرر أن تستأنف الشركتان بعض رحلات الربط هذا الشهر بعدما ألغت الإمارات الأسبوع الماضي تعليق هذه الخدمات.

وأبلغت طيران الإمارات التي مقرها دبي الموظفين الأحد في رسالة داخلية بالبريد الإلكتروني اطلعت عليها رويترز بأنها ستتمدد خفض رواتب مدته ثلاثة أشهر، كان من المقرر أن ينتهي هذا الشهر، حتى 30 سبتمبر.

وجاء في الرسالة الإلكترونية المرسلة لموظفي مجموعة الإمارات أن تخفيضات الرواتب ستزداد أيضا في بعض الحالات وأن بعض الرواتب الأساسية ستخفض بنسبة 50 في المئة.

وتقول الرسالة إن القرار اتخذ بعد مراجعة كل الخيارات الممكنة للحفاظ على الوضع النقدي للمجموعة.

ولم ترد مجموعة الإمارات المملوكة للحكومة، والتي كان عدد موظفيها

## انهيار الليرة السورية يؤجج الضغوط الاجتماعية

### انفجار فقاعة لهيب أسعار المواد الغذائية وفقدان الأدوية

مما يدفعها إلى شراء الدولار الأميركي بأسعار مرتفعة وبالتالي لا يمكن أن تلتزم بأسعار وزارة الصحة.

وفي العاصمة دمشق، تكثف الصيدليات في الوقت الحاضر بأشخاص يتناولون الأدوية خوفاً من فقدان أنواع معينة من الأدوية من على الرفوف.

ويعيش غالبية السوريين تحت خط الفقر، وفق الأمم المتحدة، بينما تضاعفت أسعار السلع في أنحاء البلاد.



ويعتقد مراقبون أن عدة عوامل ساهمت في الوضع الاقتصادي الصعب، بما في ذلك إغلاق الحدود نتيجة لفايروس كورونا، وغياب تحويل الأموال من السوريين في الخارج إلى أسهمهم، بالإضافة إلى ذلك تشديد الولايات المتحدة العقوبات على سوريا مع اقتراب تنفيذ ما يعرف بقانون حماية المدنيين "قيصر" خلال شهر يونيو الجاري الذي يهدف إلى معاقبة الحكومة السورية على جرائم الحرب.

وامتدت آثار هذه العوامل على أسعار الأدوية في البلاد وسط نقص حاد في المعروض.

وأكدت فواء كيشي رئيس نقابة الصيدالفة بدمشق "فقدان العديد من المستحضرات الصيدلانية في السوق نتيجة توقف إنتاج المصانع للأدوية للضغط على وزارة الصحة لرفع أسعار الأدوية".

وتكمن المشكلة في أن وزارة الصحة بالدولة حددت أسعار الأدوية بما يتناسب مع حالة الناس، بينما تواجه شركات الأدوية مشكلة في تأمين دولارات أميركية لشراء المواد الخام من الخارج،

الأسعار، راتب زوجي يكفي فقط لمدة خمسة أيام في الشهر وسط هذه الأسعار "المجنونة".

واجتاحت مواقع التواصل الاجتماعي موجة استياء عارمة، وطالب المواطنون من المسؤولين بإيجاد حلول لهذه الأزمة الاقتصادية لأن الناس لا يمكنهم تحمل هذا الوضع بعد الآن.

وانت أزمة السيولة النقدية والاضطرابات في لبنان حيث يودع السوريون كثر أموالهم إلى انقطاع تدفق الدولارات إلى دمشق، في الوقت الذي تالشت فيه قدرة إيران المشتقة بالعقوبات الأميركية على مد يد المساعدة.

ونقل الموقع الإخباري المحلي "الاقتصادية" عن عدد من التجار ورجال الأعمال قولهم إنهم اضطروا إلى تغيير بطاقات الأسعار على المواد الغذائية ست مرات الأسبوع الماضي وحده، حيث أن الأسعار ارتفعت بنسبة 30 في المئة الشهر الماضي.

ويرى مراقبون وخبراء اقتصاد في سوريا أن الصعوبات الاقتصادية الجديدة التي تعيشها سوريا مقرونة بانخفاض حاد في قيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي من بين أسباب تدرى الأوضاع.

وقال التقرير إن العديد من تجار التجزئة توقفوا عن البيع حتى تستقر الأسعار على نطاق معين، مضيفاً أن نسبة المبيعات وصلت إلى أدنى مستوى لها، حيث يسال الناس عن الأسعار أكثر من شراء الأشياء.

ونقلت وكالة شينخوا عن سمر الحافظ وهي ربة بيت سورية قولها "بان الوضع الاقتصادي أصبح مخيفاً في الأسابيع الأخيرة".

وأضافت "لا أعرف ما حدث، فجأة ارتفعت الأسعار بشكل كبير، أنا الآن أتسوق من خلال النظر إلى نوافذ المحلات لأنني لا أستطيع تحمل هذه الأسعار".

بالنسبة لرولا زيتونية، كان الوضع هو نفسه، حيث اشتكت من ارتفاع الأسعار الجنوني.

وقالت "يجب على الحكومة أن تفعل أي شيء للسيطرة على هذا الهوس في

فجر الانهيار غير المسبوق لليرة السورية لهيب الأسعار مما انعكس بعنف على القدرة الشرائية فضلا عن تداعيات إجراءات الإغلاق والعقوبات الغربية على الاقتصاد المنهك أصلا جراء ويلات الحروب ما غدى موجة استياء عارمة تنذر بتحديات اجتماعية غير مسبوقة في ظل انغلاق كافة نوافذ التمويل في ظل أزمة لبنان المالية وانقطاع الدعم من إيران الغارقة في مشاكلها الخائفة.

دمشق - قذف الانهيار غير المسبوق لليرة بالسوريين إلى مربع الخطر نظرا لفقدان الآلاف من الأشخاص لقوتهم اليومي وعدم القدرة على تلبية حاجياتهم في ظل انهيار قياسي للأسعار وتسارع تآكل الاحتياطات النقدية جراء غياب تحويل الأموال من السوريين في الخارج، واختلال قواعد السوق مع نقص المعروض تبعا لخلق الصدود وتقوض المسالك التجارية وفقدان دعم بيروت وطهران.

وتصاعدت خلال الأيام الأخيرة شكاوى السوريين من الارتفاع الحاد في الأسعار، وتدرى الأوضاع الاقتصادية في البلاد.



طيران الإمارات والاتحاد للطيران تمددان خفضا مؤقتا للرواتب بنحو 50 في المئة حتى سبتمبر

30 في المئة نسبة ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال شهر مايو المنقضي

وكانت الأسعار قد ارتفعت عشرة أضعاف سعرها قبل اندلاع الأزمة منذ تسع سنوات مع دخول البلاد في حروب ونزاعات، وتسارع العقوبات الغربية غير أن الوضع الحالي أكثر سوءا جراء تداعيات الإغلاق في أعقاب مكافحة انتشار جائحة كورونا، وإغلاق المحال التجارية وفرض الحكومة حظر تجول، الأمر الذي شل حركة الاقتصاد في البلاد.